

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين
بشأن المشاركة في الندوة الإقليمية حول
تطور العلاقة بين المواطن والبرلمان في
المنطقة العربية، المنعقدة في الرباط -
المملكة المغربية، خلال الفترة من ٥ - ٦
يونيو ٢٠١٣م.

التاريخ : 26 يونيو 2013م

صاحب المعالي السيد / خليفة بن أحمد الظهراني الموقر

رئيس مجلس النواب

رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

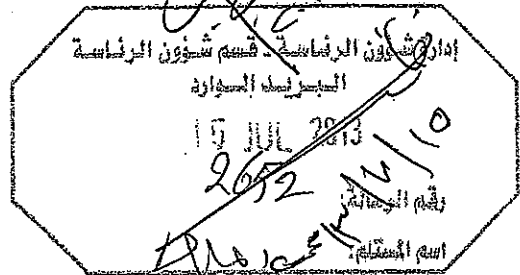
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يطيب لنا بداية أن نتقدم بالشكر الجزيل لمعاليتكم ولجميع أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، على الجهود المبذولة لتيسير مشاركة الوفود البرلمانية في المحافل الدولية. ويسرنا أن نرفق لمعاليتكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين الذي شارك في الندوة الإقليمية حول تطور العلاقة بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية، خلال الفترة من 5-6 يونيو 2013م، في العاصمة المغربية الرباط.

وتفضلوا معاليتكم بقبول فائق التحية والاحترام،

رياب عبدالنبي العريض

عضو مجلس الشورى / رئيس الوفد





المملكة المغربية



البرلمان



شعوب متمكنة.
أمم صاعدة.



مملكة البحرين

الشعبية البرلمانية

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين عن مشاركته في
الندوة الإقليمية حول تطور العلاقة بين المواطن والبرلمان في
المنطقة العربية

٦-٥ يونيو ٢٠١٣م

مدينة الرباط - المملكة المغربية

الفهرس

أولاً: المقدمة	٣
ثانياً: أهداف الندوة	٣
ثالثاً: أهم ما ورد في الندوة ومدخلات وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين فيها..	٤
رابعاً: الخاتمة	١٣
خامساً: المرفقات	١٣

أولاً- المقدمة:

١- اسم الندوة:

الندوة الإقليمية حول تطور العلاقة بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية.

٢- مكان وفترة انعقاد الدورة:

الرباط- المملكة المغربية خلال الفترة من ٥ - ٦ يونيو ٢٠١٣م.

٣- أسماء الوفد المشارك

- سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض.(رئيس الوفد)
- سعادة النائب علي أحمد زايد

المرافقون من الأمانة العامة:

- السيدة وفاء محمد الذواوي أخصائي إعلام أول بمجلس الشورى.
- (مرافق إعلامي وإداري للوفد)

ثانياً: أهداف الندوة:

١. إطلاق حوار رفيع المستوى لتعزيز العلاقة بين البرلمان والمواطن في سياق ديناميكي بشأن التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية.
٢. تحليل النتائج التي توصل إليها التقرير البرلماني العالمي على ضوء خصوصيات المنطقة العربية، وتحديد التحديات والفرص المرتبطة بتعزيز التمثيل البرلماني في السياق الإقليمي الحالي.
٣. صياغة التدابير الملموسة لتعزيز العلاقة مع المواطنين.
٤. تسهيل التعاون وتبادل المعرفة بين البلدان العربية.

ثالثاً: أهم ما ورد في الندوة ومداخلات وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين فيها:

▪ الجلسة الافتتاحية وإطلاق التقرير البرلماني العالمي للمنطقة العربية:

أفتتحت الندوة أعمالها صباح يوم الأربعاء الموافق ٥ يونيو ٢٠١٣م، في مقر البرلمان المغربي، حيث تم الإعلان عن إطلاق التقرير البرلماني العالمي الأول حول العلاقة بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية في نسخته العربية، والمعد من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (مرفق)

ويستند التقرير على خبرة المؤسسات والمسؤولين السياسيين لتوضيح تنوع المبادرات الهادفة إلى تحسين التمثيل البرلماني في مناطق مختلفة من العالم، ومواجهة مختلف التحديات، كما يهدف التقرير إلى تعزيز الوظيفة التمثيلية للبرلمانات والمسؤولين السياسيين وتعميق فهمهم لها، وكذلك التعرف على بعض المشاكل التي يجب التحكم فيها، وهو يقدم أمثلة للممارسات الجيدة بغية مساعدة البرلمانيين على التكيف مع التحديات التي يواجهونها من أجل تعميق الحوار بين المواطنين/ المواطنات والسياسيين.

وكان لمعالي السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب المغربي، ومعالي السيد محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، كلمة عبرا من خلالها عن ترحيبهم بالوفود المشاركة، مشيدين بما جاء في التقرير من مضامين، فيما أشارا إلى التجربة المغربية في إعادة البناء الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وإجراء التعديل الدستوري للعام ٢٠١١م والذي كان بدوره أساساً لمزيد من التأهيل والتطوير للمؤسسة البرلمانية المغربية والتجاوب مع الإرادة الشعبية، وتبني البرلمان لخطة استراتيجية لتأهيل العمل التشريعي، وتأهيل القدرات المؤسسية، والانفتاح على المحيط الخارجي.

ألقى بعدها السيد عبدالواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي كلمة عرض خلالها ما خلاص إليه التقرير من نتائج تدعو إلى ضرورة تحديث المؤسسة البرلمانية، مع التأكيد على زيادة تمثيل النساء في البرلمان.

ومن ثم تحدثت السيدة ريبيكا غرينسيان المديرية المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدور الكبير للبرلمانات في تحقيق التوازن في العمل الديمقراطي، كما تطرقت إلى مضمون التقرير بما يحمله من استراتيجيات وتوقعات بهدف تحسين العلاقة مع المواطن وخلق حوار مع المجتمع المدني، كما أشارت إلى الأهداف الإنمائية للألفية للعام ٢٠١٥م، وكيف أن الدول العربية تسير في تحقيقها، وكيف تقود البرلمانات التطور والنمو الإنساني.

■ الجلسة الثانية (قضية التمثيل البرلماني في المنطقة العربية):

عقدت الجلسة الثانية برئاسة السيدة جميلة مصلي عضو مكتب مجلس النواب المغربي، حيث قدم السيد غريغ باور مُعد التقرير عرضاً للنتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير، وسلط الضوء على المشاكل التي يواجهها البرلمان في تعامله مع الجمهور، وأبرز التحديات ممثلة في (نقص الثقة، تدفق المعلومات، ارتفاع سقف توقعات الجمهور والقدرة على مواجهتها، التواصل مع المؤسسات والمنظمات).

وقد طرح عضو وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين سعادة النائب علي أحمد زايد مداخلة ضمن مداخلات عديدة طرحتها الوفود البرلمانية حول ما جاء في التقرير، أشار خلالها إلى وجود بعض المعوقات التي تعترض عمل النائب، مؤكداً على أهمية تهيئة الأرضية المناسبة لعمل النائب من خلال توفير طاقم عمل متخصص في العمل الإداري والإعلامي والاجتماعي والقانوني، يمكن النائب من خلاله في التواصل مع كافة الناخبين في الدائرة دون تقصير، موجهاً في الوقت ذاته إلى أهمية تطوير المناهج الدراسية في المدارس لخلق ثقافة برلمانية لدى الأجيال القادمة حول طبيعة عمل النائب ومهامه الأساسية.

■ الجلسة الثالثة (توقعات المواطنين وخاصة الشباب بالنسبة للبرلمان وأعضائه في المنطقة العربية):

قدم السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية ورقة خلال هذه الجلسة تحدث فيها عن تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمان (مُرفق)، استهلها بشرح عن التغيير الحاصل في البرلمانات العربية، وأهم الأسباب التي أحدثته، متمثلة في دخول الأحزاب بقوة إلى البرلمان، ودخول فئات اجتماعية جديدة من خارج البيئات والعائلات السياسية التقليدية، وبخاصة من النساء، إضافة إلى نشوء تكتلات سياسية معارضة داخل البرلمانات، واعتماد البرلمانات الناشئة لأساليب عمل وتنظيم مختلفة كلياً عما كان سابقاً، وبروز دور النواب الشباب.

كما تحدث خوري عن إشكالية توقعات المواطنين وإمكانات البرلمان، مستعرضاً توقعات المواطنين وبخاصة الشباب والنساء، ومحدودية إمكانات النائب في مواجهة هذه التوقعات وأسبابه.

وعلى صعيد الحديث عن الممارسات الجيدة لتحسين العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، تحدث خوري عن الشروط المطلوبة لتهيئة بيئة مساعدة لإقامة علاقات جيدة بين الطرفين، قوامها سلوك النائب، وشفافية البرلمان وانفتاحه على المجتمع، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وفهم منظمات المجتمع المدني لدورها، وتشجيع قيام مرصد برلمانية.

وأشار خوري في ورقته إلى بعض الممارسات الجيدة في المنطقة العربية لتوطيد العلاقة مع الناخب والمجتمع المدني، ومن أبرزها دعوة منظمات المجتمع المدني المعنية إلى اجتماعات اللجان النيابية لدى مناقشة مواضيع تهم هذه المنظمات، وعقد ورش عمل في البرلمانات لمناقشة العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، إضافة إلى وجود لجان برلمانية لتلقي الشكاوى واقتراحات المواطنين، وفتح الأبواب لاستقبال المواطنين، وغيرها (تم ذكرها تفصيلاً في ورقة العمل).

من جهتها، أشادت سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض رئيس الوفد بما تضمنه التقرير، وأشارت إلى أن الحلول بشأن تحسين العلاقة بين المواطن العربي والبرلمانات ينبغي أن تتماشى مع خصوصية الدول العربية، وأنظمتها السياسية، وكذلك طبيعة شعوبها، حيث لا يمكن تطبيق ذات الآليات على كافة الدول.

وتطرقت سعادتها إلى أهمية دور البرلماني في التشريع، والذي يفتح الأبواب لتحقيق رضا مستدام للمواطن، مشيرة إلى أن عدم إدراك أهمية هذا الدور يزيد من فجوة عدم الثقة بين المواطن والبرلمان، لافتة في الوقت ذاته إلى أن قنوات التواصل بين مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين والمواطن مفتوحة، حيث يتيح كلا المجلسين للمواطن عبر موقعيهما الإلكترونيين كافة المعلومات حول ما يتم مناقشته في الجلسات قبل انعقادها، بما يجعل المواطن على اطلاع مباشر لما يدور من مناقشات وموضوعات تمس حياته اليومية.

■ الجلسة الرابعة (ورشة عمل: إدارة توقعات الناخبين على المستوى المحلي):

ضمن هذا المحور، أكدت سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض بأن مملكة البحرين توفر القنوات القانونية والدستورية التي تكفل للمواطن المشاركة في عملية صنع القرار، مشيرة إلى قدرة المواطن البحريني في التعبير عن رأيه والتأثير في قرارات البرلمان لصالح تلبية مطالبه، مستدلة في ذلك بالمزايا الجديدة التي أقرها البرلمان بغرفتيه في وقت سابق لصالح المعاقين، وذلك عبر زيادة المخصصات المالية المقررة لهم قانوناً، مرجعة ذلك إلى ما تتمتع

به الجمعيات التي ترعى شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة من فاعلية، وما مارسته هذه الجمعيات من ضغوط خلال سير مناقشات القانون في المجلسين.

كما أشارت إلى أن عضو البرلمان يراعي في تعامله مع مطالب المواطن بين المصلحة العامة للدولة ومصلحة المواطن نفسه، وهو ما يحتاج إلى مزيد من الوعي من جانب المواطن.

■ الجلسة الخامسة (ورشة عمل: ترجمة توقعات المواطنين من خلال العمل البرلماني):

ترأس الجلسة السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية، وكان مدخل الجلسة التساؤل حول الإجراءات التي يمكن أن يتخذها النواب في كل بلد لتوظيف ضغط المجتمع من أجل تحقيق التغييرات المطلوبة، وتم طرح الإشكالية التالية: كيف نجعل النواب يهتمون باهتمامات المواطنين ويتبنون قضاياهم ويسعون إلى التجاوب معها عملياً في تشريعاتهم وقراراتهم البرلمانية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، طرحت العديد من المداخلات رداً على مجموعة من الأسئلة، كالتالي:

- من هي الجهة التي تعبر عن اهتمامات وهموم المواطنين وتنقلها إلى النائب وإلى البرلمان؟ (منظمات المجتمع المدني، أبناء الدائرة الانتخابية، وسائل الإعلام على أنواعها).

- كيف يستطيع النائب التجاوب مع اهتمامات المواطنين، وذلك كنائب مشرع، ومراقب للسلطة التنفيذية، ووسيط بين الحكومة والناس؟

- كيف يمكن للنائب توظيف الضغط الذي يمارسه المجتمع من أجل تحقيق التغييرات داخل البرلمان؟

وقدمت المداخلات التي تقدمت بها الوفود البرلمانية المشاركة أمثلة عن الحالة القائمة في كل بلد عربي.

■ الجلسة السادسة (ورشة عمل: مدونات السلوك، الإيجابيات والسلبيات):

ترأس الجلسة السيدة صفية السهيل عضو البرلمان العراقي، واستعرضت خلالها تجربة البرلمان العراقي في وضع مسودة قاعدة سلوك حول التعامل البرلماني للبرلمانيين، وذلك بعد عدد من المواقف التي عكست صورة سلبية أمام الشارع العراقي عن البرلمان.

وأشارت بأن مسودة قاعدة السلوك التي هي محل مناقشة حالياً في البرلمان العراقي، تحدد العلاقة بين البرلمانيين وبعضهم البعض، وبينهم وبين رئاسة البرلمان، ومع موظفي الأمانة العامة، وكذلك الإعلاميين، مؤكدة بأنها ليست بديلاً عن النظام الداخلي للبرلمان.

وضمن مداخلة لها حول هذا الموضوع، أكدت سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض على أهمية إيجاد مدونات للسلوك للعمل البرلماني، بالشكل الذي يساهم في بناء الثقة مع المواطن ويعزز الشفافية، مستندة في ذلك بمدونة السلوك لأعضاء السلطة القضائية، في عدد من الوظائف العمومية، موضحة أهمية أن تحوي مدونة السلوك لجزاءات في حال مخالفتها، حتى تحقق مدونة السلوك النتائج المرجوة.

■ الجلسة السابعة (وسائل الاتصال الجديدة لتطوير العمل البرلماني- الفرص والتحديات):

ترأس الجلسة السيد علي سيد فتح الباب عضو مجلس الشورى المصري، ودارت المناقشات في هذه الجلسة حول الاستخدام الفعال لوسائل الاتصال الاجتماعي، حيث عرض السيد إيلي خوري مستشار التنمية البرلمانية ما حققته وسائل الاتصال الاجتماعي من انتشار على نطاق واسع حول العالم في الآونة الأخيرة، وتزايد أعداد مستخدميها على نحو غير مسبوق، وخلق هذه الوسائل لفرص جديدة وغير متوقعة للاتصال المباشر بين مستخدميها حول الأفكار والمشاريع والقضايا المطروحة على المستوى العالمي والوطني والمحلي والشخصي، متسائلاً عن مكان النائب من هذا الجيل من الاتصالات في البلد الذي يمثله.

وتم خلال الجلسة الإجابة على عدد من التساؤلات، على النحو التالي:

- ما مدى انتشار هذه الوسائل على الصعيد الجغرافي للدولة؟ وهل النواب والمواطنون يستخدمون وسائل الاتصال الاجتماعي على نطاق واسع؟ وهل هناك إحصاءات لأعداد المتابعين؟

- ما هي المواضيع والقضايا التي يطرحها النواب على حساباتهم في وسائل الاتصال الاجتماعي؟

- كيف يمكن تحسين العلاقة بين النائب ومواطنيه عبر وسائل الاتصال الاجتماعي؟

وتحدث سعادة النائب علي أحمد زايد ضمن هذه الجلسة عن أهمية التواصل المباشر مع الناخبين بالإضافة إلى التواصل باستخدام القنوات الإلكترونية، وذلك عبر المجالس الأسبوعية ومكاتب تلقي شكاوى وطلبات المواطنين، لما لها من تأثير ملموس يحقق رضا أكبر لدى الناخبين.

كما تم خلال الجلسة إطلاق بوابة (AGORA) للتنمية البرلمانية باللغة العربية، على الموقع الإلكتروني <http://www.agora-parl.org/ar>، وهي بوابة عامة مركزية توحد المعارف بشأن البرلمانات والتنمية البرلمانية حول العالم، وتعد منصة إلكترونية تتيح للأعضاء من أهل الاختصاص، تبادل المعارف والممارسات، والانخراط في نقاشات، والاطلاع على أحدث التطورات في الشؤون البرلمانية.

■ الجلسة الثامنة (تحديد التدابير التي يمكن تنفيذها من طرف البرلمانيين والبرلمانيات والمجالس التشريعية في غضون ٦ إلى ١٢ شهراً لتحسين الوظيفة التمثيلية):

تناولت الجلسة الثامنة الإجراءات العملية القابلة للتنفيذ في إطار مهلة زمنية محددة (٦ - ١٢ شهراً) لتحسين الوظيفة التمثيلية، وقد قدم السيد إيلي خوري مستشار التنمية البرلمانية عدداً من الإجراءات العملية التي يعرفها النواب على مستوى مؤسساتهم الوطنية، والتي يمكن الاختيار منها، موزعة على عدة نطاقات كالتالي:

١. إجراءات على مستوى البرلمان:

- تحريك مشاريع واقتراحات القوانين التي تهم المواطنين وبخاصة أبناء دائرته الانتخابية.
- مساءلة الحكومة حول المشاريع الإنمائية التي تهم دائرته الانتخابية، والتي هي قيد التنفيذ.
- تخصيص يوم لأبناء دائرته لزيارة مبنى البرلمان بحضوره وموافقته.

- العمل على اعتماد مدونة سلوك برلمانية تؤكد على الشفافية واحترام القانون ومكافحة الفساد.
- فتح البرلمان أمام طلاب الدراسات العليا لإجراء تدريب في اللجان البرلمانية وأجهزة المجلس الإدارية والمالية ومكاتب النواب.
- اقتراح اعتمادات في الموازنة العامة للقضايا الاجتماعية وبخاصة لصالح الفئات المهمشة (المعاقين، أطفال الشوارع، السجناء...).
- العمل على تفعيل الموقع الإلكتروني للبرلمان.
- العمل على تفعيل الإعلام الخاص بالبرلمان.

٢. إجراءات على مستوى الدائرة الانتخابية:

- تكثيف الزيارات إلى الدائرة الانتخابية والاجتماع مع المواطنين والاستماع إلى آرائهم ووجهات نظرهم.
- إنشاء مكتب دائم للنائب في الدائرة الانتخابية لتلقي مراجعات المواطنين.
- السعي لتأمين تغطية شبكة الانترنت للدائرة الانتخابية.
- ملاحقة مشاريع دائرته الانتخابية في الوزارات والإدارات التابعة للسلطة التنفيذية.
- تخصيص أوقات محددة لاستقبال مواطني الدائرة دون الحاجة لمواعيد مسبقة.
- المشاركة في النشاطات الثقافية والرياضية في الدائرة.

٣. إجراءات على مستوى منظمات المجتمع المدني:

- الاتصال بمنظمات المجتمع المدني وعقد لقاءات معها والاستماع إلى آرائها في المواضيع المطروحة على المناقشة في اللجان والهيئة العامة.
- السعي لدى مكتب البرلمان لإنشاء قسم إداري في الأمانة العامة يهتم بمنظمات المجتمع المدني.
- تدريب منظمات المجتمع المدني على الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها في البرلمان.
- تبني مطالب الحركات النسائية والشبابية المتعلقة بتحسين تمثيل المرأة والشباب (كوتا نسائية، سياسات شبابية...).

٤. إجراءات على المستوى الشخصي للنائب:

- المبادرة إلى استخدام شبكة التواصل الاجتماعي وفتح حسابات فيها، وتفعيل الحوار مع المواطنين والمتابعين.
- استخدام وسائل الإعلام على أنواعها (تلفزيون، إذاعة، صحافة..) للدفاع عن القضايا العامة.
- الالتزام بحضور جلسات اللجان والهيئة العامة وعدم التغيب عن اجتماعاتها.

وقدم سعادة النائب علي أحمد زايد ضمن هذه الجلسة مداخلة في إطار مناقشات البرلمانيين لأسس بناء العلاقة مع المواطن خلال الحملات الانتخابية، أشار خلالها إلى مجموعة من النصائح للمرشح النيابي، تتمثل في ضرورة أن يكون المرشح على إطلاع واسع بالدستور والملائحة الداخلية حتى يبني على أساسها حدود واجباته وصلاحياته قبل إطلاق الوعود أمام الناخبين، والعمل على اقتراح القوانين التي تحقق أكبر منفعة للمواطن، مع الالتزام بالتواصل الدائم مع الناخبين قدر المستطاع وعدم إهمال طلباتهم.

فيما أشارت سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض إلى أهمية أن يحدد عضو البرلمان أولوياته خلال دور الانعقاد وخاصة على صعيد تقديمه باقتراحات القوانين.

وتم خلال هذه الجلسة التقدم بعدد من وجهات النظر والاقتراحات والتوصيات العملية حول آلية تعامل عضو البرلمان مع المجتمع.

■ الجلسة الختامية:

في ختام الندوة، قدم السيد إيلي خوري، خبير التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، ملخصاً للموضوعات التي تم التطرق إليها خلال ٨ جلسات عمل حول العلاقة بين البرلمان والمواطن والمجتمع المدني والإعلام، عرض خلاله أهم النقاط التي تم التوافق عليها بين البرلمانيين، وذلك على النحو التالي:

١. إشكالية التوقعات والإمكانات: فالمواطنون لهم توقعات ومطالب تواجهها إمكانات محدودة لدى النائب.

٢. التعامل مع منظمات المجتمع المدني: تم الإجماع بين البرلمانيين على ضرورة التعامل مع منظمات المجتمع المدني، والتي هي بدورها عليها أن تعرف حدود دورها وأنها ليست صاحبة القرار، بل هو دور النائب الذي انتخب لهذا الغرض.

٣. دور البرلماني محلي أم وطني: تم مناقشة المجالس المنتخبة حول حدود دورها، مع التأكيد على ضرورة التوسع في هذا الدور لإزالة الغموض بين موقع البرلمان على الصعيد المحلي وممثلي الإدارات المحلية.

٤. ضرورة تطوير المجالس المحلية وأجهزة الخدمات في كل المناطق.

٥. انعدام الثقة بين البرلمان والمواطن قضية لا يمكن معالجتها من طرف واحد، وإنما عن طريق إجراءات متعددة تبدأ بالمواقف المتخذة من النائب، وسلوكه الشخصي، والتزامه بحضور الجلسات، وعدم دخوله في صفقات فساد وإثراء غير مشروع، ليكون مثلاً يحتذى به.

٦. تم الإجماع بين البرلمانيين على أن السلطة التنفيذية هي من تملك الموازنة وتنفيذ المشاريع، بينما لا يملك النواب هذه الإمكانيات، وهو ما يقتضي التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تأمين احتياجات الناس.

٧. عرضت خلال الندوة تجارب واقعية لبرلمانات عربية، حيث عرض البرلمان التونسي تجربته في الحوار الوطني من أجل الدستور الجديد، والبرلمان العراقي عرض مشروعه في إعداد مدونة سلوك، بينما عرض كل من البرلمان المغربي والأردني تجربتهم في إقرار الدستور الجديد، وغيرها من المشاريع الجديدة التي تحفز لمستقبل أفضل في المنطقة العربية.

٨. تم التأكيد على مسؤولية البرلمانيين في تحسين صورة البرلمان ككل، فأى إساءة من أحد البرلمانيين تسيء للبرلمان بأكمله.

٩. تم عرض موضوع التواصل الاجتماعي وأهميته، وما تقدمه قنوات التواصل الاجتماعي حالياً من إمكانيات كبيرة، إلا أنها لا ترقى إلى أهمية التواجد الجسدي للنائب، مع ضرورة التعامل معها بحذر حتى لا يساء استخدامها.

١٠. تم عرض نصائح للأجيال القادمة من البرلمانيين، وما يمكن الالتزام به في الفترة المقبلة.

رابعاً: الخاتمة:

أكد وفد الشعبة البرلمانية على أن المشاركة في هذه الندوة كان لها فوائدها على صعيد تبادل التجارب والخبرات بين البرلمانات المشاركة، وإلقاء النظر عن كثب على ما تضمنه التقرير البرلماني العالمي الأول حول الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني، من محاور وإشكاليات وتحديات تختص بها المنطقة العربية، وآليات تحسين العلاقة مع المواطن العربي، عبر سرد تجارب العديد من الدول على المستوى العربي والعالمي.

خامساً: المرفقات:

١. جدول أعمال الندوة.

٢. كلمات جلسة الافتتاح:

- كلمة معالي السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب المغربي.

- كلمة معالي السيد محمد شيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين المغربي.

- كلمة السيد عبدالواحد الراضي، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

- كلمة السيدة ربيكا غرينسبان، المديرية المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣. ورقة السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية حول مضمون الجلسة الثالثة عن تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمان.

٤. ورقة السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية كمدخل للجلسات (٥ و٧ و٨).

٥. التقرير البرلماني العالمي حول طبيعة التمثيل البرلماني المتغير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦. الملف الإعلامي.

- الأخبار المرسلة حول المشاركة إلى وكالة أنباء البحرين والصحافة المحلية.

- رصد لما تم نشره في وكالة أنباء البحرين والصحافة المحلية حول المشاركة.

والله ولي التوفيق،،



المملكة المغربية



البرلمان



شعوب متحدة.
أمم صاعدة.



مملكة البحرين

الشعبة البرلمانية

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين عن مشاركته في
الندوة الإقليمية حول تطور العلاقة بين المواطن والبرلمان في
المنطقة العربية

6-5 يونيو 2013م

مدينة الرباط - المملكة المغربية

الفهرس

3	أولاً: المقدمة
3	ثانياً: الوفد المشارك
4	ثالثاً: أهداف الندوة
4	رابعاً: مجريات الندوة
4	• الجلسة الافتتاحية
5	• الجلسة الثانية
6	• الجلسة الثالثة
7	• الجلسة الرابعة
7	• الجلسة الخامسة
8	• الجلسة السادسة
8	• الجلسة السابعة
9	• الجلسة الثامنة
11	خامساً: الجلسة الختامية
13	سادساً: الخاتمة
13	سابعاً: المرفقات

أولاً- المقدمة:

بدعوة من البرلمان المغربي بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، وكل من الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شارك وفد الشعبة البرلمانية الممثل لمملكة البحرين في الندوة الإقليمية حول تطور العلاقة بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية خلال الفترة من (5-6 يونيو 2013م)، بمدينة الرباط، عاصمة المملكة المغربية الشقيقة، وتنعقد الندوة لمناسبة إطلاق أول تقرير برلماني عالمي على مستوى منطقة الدول العربية حول طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة، وذلك في نسخته العربية، بعد تدشين التقرير في ابريل 2012م خلال الدورة 126 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في كمبالا بجمهورية أوغندا.

وقد شارك في الندوة وفود برلمانية ممثلة لدول المنطقة العربية، وخبراء في الدعم الاستراتيجي والتقني للبرلمانات، وممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد البرلماني الدولي، حيث ضمت الندوة وفود برلمانية عن كل من (الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، موريتانيا، عُمان، فلسطين، الصومال، السودان، تونس)، بالإضافة إلى مشاركة وفد عن البرلمان العربي برئاسة رئيس البرلمان السيد أحمد محمد الجروان.

ثانيا- الوفد المشارك:

- 1- سعادة الاستاذة رباب عبدالنبي العريض
 - 2- سعادة السيد علي أحمد زايد
- عضو مجلس الشورى - رئيسة الوفد
عضو مجلس النواب

المرافق الإداري والإعلامي:

- السيدة/ وفاء محمد الذواودي
- أخصائي إعلام أول بمجلس الشورى

ثالثا- أهداف الندوة:

- 1- إطلاق حوار رفيع المستوى لتعزيز العلاقة بين البرلمان والمواطن في سياق ديناميكي للتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية.
- 2- تحليل النتائج التي توصل إليها التقرير البرلماني العالمي على ضوء خصوصيات المنطقة العربية، وتحديد التحديات والفرص المرتبطة بتعزيز التمثيل البرلماني في السياق الإقليمي الحالي.
- 3- صياغة تدابير ملموسة لتعزيز العلاقة مع المواطنين.
- 4- تسهيل التعاون وتبادل المعارف بين البلدان العربية.

رابعا: مجريات الندوة:

1- الجلسة الافتتاحية وإطلاق التقرير البرلماني العالمي للمنطقة العربية:

افتتحت الندوة أعمالها صباح يوم الأربعاء (الموافق 5 يونيو 2013م)، في مقر البرلمان المغربي، حيث تم الإعلان عن إطلاق التقرير البرلماني العالمي الأول حول العلاقة بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية في نسخته العربية، والمعد من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (مرفق)

ويستند التقرير على خبرة المؤسسات والمسؤولين السياسيين لتوضيح تنوع المبادرات الهادفة إلى تحسين التمثيل البرلماني في مناطق مختلفة من العالم، ومواجهة مختلف التحديات، كما يهدف التقرير إلى تعزيز الوظيفة التمثيلية للبرلمانات والمسؤولين السياسيين وتعميق فهمهم لها، وكذلك التعرف على بعض المشاكل التي يجب التحكم فيها، وهو يقدم أمثلة للممارسات الجيدة بغية مساعدة البرلمانيين على التكيف مع التحديات التي يواجهونها من أجل تعميق الحوار بين المواطنين/ المواطنات والسياسيين.

وكان لمعالي السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب المغربي، ومعالي السيد محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، كلمة عبرا من خلالها عن ترحيبهم بالوفود المشاركة، مشيدين بما جاء في التقرير من مضامين، فيما أشارا إلى التجربة المغربية في إعادة البناء الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وإجراء تعديل دستوري للعام 2011م أسس لمزيد من التأهيل والتطوير للمؤسسة البرلمانية المغربية في تجاوب مع

الإرادة الشعبية، وتبني البرلمان ل خطة استراتيجية لتأهيل العمل التشريعي، وتأهيل القدرات المؤسسية، والانفتاح على المحيط الخارجي.

لقى بعدها السيد عبدالواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي كلمة عرض خلالها ما خلص إليه التقرير من نتائج تدعو إلى ضرورة تحديث المؤسسة البرلمانية، مع التأكيد على زيادة تمثيل النساء في البرلمان.

ومن ثم تحدثت السيدة ريبكا غرينسيان المديرية المساعدة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في كلمة لها عن الدور الكبير للبرلمانات في تحقيق التوازن في العمل الديمقراطي، كما تطرقت إلى مضمون التقرير بما يحمله من استراتيجيات وتوقعات بهدف تحسين العلاقة مع المواطن وخلق حوار مع المجتمع المدني، كما أشارت إلى الأهداف الإنمائية للألفية للعام 2015م، وكيف أن الدول العربية تسير في تحقيقها، وكيف تقود البرلمانات التطور والنمو الإنساني.

2- الجلسة الثانية (قضية التمثيل البرلماني في المنطقة العربية):

عقدت الجلسة برئاسة السيدة جميلة مصلي، عضو في مكتب مجلس النواب المغربي، حيث قدم السيد غريغ باور مُعد التقرير عرضاً للنتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير، وسلط الضوء على المشاكل التي يواجهها البرلمان في تعامله مع الجمهور، وأبرز التحديات ممثلة في (نقص الثقة، تدفق المعلومات، ارتفاع سقف توقعات الجمهور والقدرة على مواجهتها، التواصل مع المؤسسات والمنظمات).

وقد طرح عضو وفد الشعبة سعادة النائب علي أحمد زايد مداخلة ضمن مداخلات عديدة طرحتها الوفود البرلمانية حول ما جاء في التقرير، أشار خلالها إلى وجود بعض المعوقات التي تعترض عمل النائب، مؤكداً أهمية تهيئة الأرضية المناسبة لعمل النائب، عبر توفير طاقم عمل متخصص في العمل الإداري والإعلامي والاجتماعي والقانوني، يمكن النائب من التواصل مع كافة الناخبين في الدائرة دون تقصير، موجهاً في الوقت ذاته إلى أهمية تطوير المناهج الدراسية في المدارس لخلق ثقافة برلمانية لدى الاجيال القادمة حول طبيعة عمل النائب ومهامه الأساسية.

3- الجلسة الثالثة (توقعات المواطنين وخاصة الشباب بالنسبة للبرلمان وأعضائه في المنطقة العربية):

قدم السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية ورقة خلال هذه الجلسة تحدث فيها عن تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمان (مُرفق)، استهلها بشرح عن التغيير الحاصل في البرلمانات العربية، وأهم الأسباب التي أحدثته، متمثلة في دخول الأحزاب بقوة إلى البرلمان، ودخول فئات اجتماعية جديدة من خارج البيئات والعائلات السياسية التقليدية، وبخاصة من النساء، إضافة إلى نشوء تكتلات سياسية معارضة داخل البرلمانات، واعتماد البرلمانات الناشئة لأساليب عمل وتنظيم مختلفة كلياً عما كان سابقاً، بروز دور للنواب الشباب.

كما تحدث خوري عن إشكالية توقعات المواطنين وإمكانات البرلمان، مستعرضاً توقعات المواطنين وبخاصة الشباب والنساء، ومحدودية إمكانات النائب في مواجهة هذه التوقعات وأسباب ذلك.

وعلى صعيد الحديث عن الممارسات الجيدة لتحسين العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، تحدث خوري عن الشروط المطلوبة لتهيئة بيئة مساعدة لإقامة علاقات جيدة بين الطرفين، قوامها سلوك النائب، وشفافية البرلمان وانفتاحه على المجتمع، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وفهم منظمات المجتمع المدني لدورها، وتشجيع قيام مراصد برلمانية.

وأشار خوري في ورقته إلى بعض الممارسات الجيدة في المنطقة العربية لتوطيد العلاقة مع الناخب والمجتمع المدني، من أبرزها دعوة منظمات المجتمع المدني المعنية إلى اجتماعات اللجان النيابية لدى مناقشة مواضيع تهم هذه المنظمات، وعقد ورش عمل في البرلمانات لمناقشة العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، إضافة إلى وجود لجان برلمانية لتلقي الشكاوى واقتراحات المواطنين، وفتح الابواب لاستقبال المواطنين، وغيرها تم ذكرها تفصيلاً في ورقة العمل.

من جهتها، أشادت رئيسة الوفد سعادة الاستاذة رباب العريض بما تضمنه التقرير، وأشارت إلى أن الحلول بشأن تحسين العلاقة بين المواطن العربي والبرلمانات ينبغي أن تتماشى مع خصوصية الدول العربية، وانظمتها السياسية، وكذلك طبيعة شعوبها، حيث لا يمكن تطبيق ذات الآليات على كافة الدول.

وتطرقت سعادة عضو مجلس الشورى رباب العريض إلى أهمية دور البرلماني في التشريع، والذي يفتح الأبواب لتحقيق رضا مستدام للمواطن، مشيرة إلى أن عدم إدراك أهمية هذا الدور

يزيد من فجوة عدم الثقة بين المواطن والبرلمان، لافتة في الوقت ذاته إلى أن قنوات التواصل بين مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين والمواطن مفتوحة، حيث يتيح كلا المجلسين للمواطن عبر موقعيهما الإلكترونيين كافة المعلومات حول ما يتم مناقشته في الجلسات قبل انعقادها، بما يجعل المواطن على اطلاع مباشر على ما يدور من مناقشات وموضوعات تمس حياته اليومية.

4- الجلسة الرابعة (ورشة عمل: إدارة توقعات الناخبين على المستوى المحلي):

ضمن هذا المجور، أكدت سعادة عضو مجلس الشورى رباب العريض أن مملكة البحرين توفر القنوات القانونية والدستورية التي تكفل للمواطن المشاركة في عملية صنع القرار، مشيرة إلى قدرة المواطن البحريني على التعبير عن رأيه والتأثير في قرارات البرلمان لصالح تلبية مطالبه، مستدلة في ذلك بالمزايا الجديدة التي اقراها البرلمان بغرفتيه في وقت سابق لصالح المعاقين، وذلك عبر زيادة المخصصات المالية المقررة لهم قانوناً، مرجعة ذلك إلى ما تتمتع به الجمعيات التي ترعى شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة من فاعلية، وما مارسته هذه الجمعيات من ضغوط خلال سير مناقشات القانون في المجلسين.

كما أشارت إلى أن "عضو البرلمان يراعي في تعامله مع مطالب المواطن بين المصلحة العامة للدولة ومصلحة المواطن نفسه، وهو ما يحتاج إلى مزيد من الوعي من جانب المواطن".

5- الجلسة الخامسة (ورشة عمل: ترجمة توقعات المواطنين من خلال العمل البرلماني):

ترأس الجلسة السيد إلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية، وكان مدخل الجلسة التساؤل حول الإجراءات التي يمكن أن يتخذها النواب في كل بلد لتوظيف ضغط المجتمع من أجل تحقيق التغييرات المطلوبة، وتم طرح الإشكالية التالية: كيف نجعل النواب يهتمون باهتمامات المواطنين ويتبنون قضاياهم ويسعون إلى التجاوب معها عملياً في تشريعاتهم وقراراتهم البرلمانية؟، ولمعالجة هذه الإشكالية، طرحت العديد من المداخلات رداً على مجموعة من الأسئلة، كالتالي:

- من هي الجهة التي تعبر عن اهتمامات وهموم المواطنين وتنقلها إلى النائب وإلى البرلمان؟ (منظمات المجتمع المدني، أبناء الدائرة الانتخابية، وسائل الإعلام على أنواعها).

- كيف يستطيع النائب التجاوب مع اهتمامات المواطنين، وذلك كنائب مشرع، ومراقب للسلطة التنفيذية، ووسيط بين الحكومة والناس؟

- كيف يمكن للنائب توظيف الضغط الذي يمارسه المجتمع من أجل تحقيق التغييرات داخل البرلمان؟

وقدمت المداخلات التي تقدمت بها الوفود البرلمانية المشاركة أمثلة عن الحالة القائمة في كل بلد عربي.

6- الجلسة السادسة (ورشة عمل: مدونات السلوك، الإيجابيات والسلبيات):

ترأس الجلسة السيدة صفية السهيل عضو البرلمان العراقي، وقدت خلالها تجربة البرلمان العراقي في وضع مسودة قاعدة سلوك في التعامل البرلماني للبرلمانيين، وذلك بعد عدد من المواقف التي عكست صورة سلبية أمام الشارع العراقي عن البرلمان.

وأشارت أن مسودة قاعدة السلوك التي هي محل مناقشة حالياً في البرلمان العراقي، تحدد العلاقة بين البرلمانيين وبعضهم البعض، وبينهم ورئاسة البرلمان، ومع موظفي الأمانة العامة، وكذلك الإعلاميين، مؤكدة انها ليست بديلاً عن النظام الداخلي للبرلمان.

وضمن مداخلة لها حول هذا الموضوع، أكدت عضو مجلس الشورى رباب العريض على أهمية إيجاد مدونات للسلوك للعمل البرلماني، بالشكل الذي يسهم في بناء الثقة مع المواطن ويعزز الشفافية، مستدله في ذلك بمدونة السلوك لأعضاء السلطة القضائية، وفي عدد من الوظائف العمومية، موضحة أهمية ان تحوي مدونة السلوك لجزاءات في حال مخالفتها، حتى تحقق مدونة السلوك النتائج المرغوبة منها.

7- الجلسة السابعة (وسائل الاتصال الجديدة لتطوير العمل البرلماني- الفرص

والتحديات):

ترأس الجلسة السيد علي سيد فتح الباب عضو مجلس الشورى المصري، ودارت المناقشات في هذه الجلسة حول الاستخدام الفعال لوسائل الاتصال الاجتماعي، حيث عرض السيد إيلي

خوري مستشار التنمية البرلمانية لما حققته وسائل الاتصال الاجتماعي من انتشار على نطاق واسع حول العالم في الآونة الأخيرة، وتزايد أعداد مستخدميها على نحو غير مسبوق، وتوفير هذه الوسائل لفرص جديدة وغير متوقعة للاتصال المباشر بين مستخدميها حول الأفكار والمشاريع والقضايا المطروحة على المستوى العالمي والوطني والمحلي والشخصي، متسائلاً عن مكان النائب من هذا الجيل من الاتصالات في البلد الذي تمثله.

وتم خلال الجلسة الإجابة على عدد من التساؤلات، على النحو التالي:

- ما هو مدى انتشار هذه الوسائل على الصعيد الجغرافي للدولة؟ وهل النواب والمواطنون يستخدمون على نطاق واسع وسائل الاتصال الاجتماعي؟ وهل هناك إحصاءات لأعداد المتابعين.

- ما هي المواضيع والقضايا التي يطرحها النواب على حساباتهم في وسائل الاتصال الاجتماعي؟

- كيف يمكن تحسين العلاقة بين النائب ومواطنيه عبر وسائل الاتصال الاجتماعي؟

وتحدث سعادة النائب علي زايد ضمن هذه الجلسة عن أهمية التواصل المباشر مع الناخبين بالإضافة إلى التواصل باستخدام القنوات الإلكترونية، وذلك عبر المجالس الأسبوعية ومكاتب تلقي شكاوى وطلبات المواطنين، لما لها من تأثير ملموس يحقق رضا أكبر لدى الناخبين.

كما تم خلال الجلسة إطلاق بوابة (AGORA) للتنمية البرلمانية باللغة العربية، على الموقع الإلكتروني <http://www.agora-parl.org/ar>، وهي بوابة عامة مركزية توحد المعارف بشأن البرلمان والتنمية البرلمانية حول العالم، وتعد منصة إلكترونية تتيح للأعضاء من أهل الاختصاص، تبادل المعارف والممارسات، والانخراط في نقاشات، والاطلاع على أحدث التطورات في الشؤون البرلمانية.

8- الجلسة الثامنة (تحديد التدابير التي يمكن تنفيذها من طرف البرلمانين والبرلمانيات والمجالس التشريعية في غضون 6 إلى 12 شهراً لتحسين الوظيفة التمثيلية):

تناولت الجلسة الإجراءات العملية القابلة للتنفيذ في إطار مهلة زمنية محددة (6 إلى 12 شهراً) لتحسين الوظيفة التمثيلية، وقد قدم السيد إليي خوري مستشار التنمية البرلمانية عدداً من

الإجراءات العملية التي يعرفها النواب على مستوى مؤسساتهم الوطنية، والتي يمكن الاختيار منها، موزعة على عدة نطاقات كالتالي:

1- إجراءات على مستوى البرلمان:

- تحريك مشاريع واقتراحات القوانين التي تهم المواطنين وبخاصة أبناء دائرته الانتخابية.
- مساءلة الحكومة حول المشاريع الإنمائية التي تهم دائرته الانتخابية، والتي هي قيد التنفيذ.
- تخصيص يوم لأبناء دائرته لزيارة مبنى البرلمان بحضوره وموافقته.
- العمل على اعتماد مدونة سلوك برلمانية تؤكد على الشفافية واحترام القانون ومكافحة الفساد.
- فتح البرلمان أمام طلاب الدراسات العليا لإجراء تدريب في اللجان البرلمانية وأجهزة المجلس الإدارية والمالية ومكاتب النواب.
- اقتراح اعتمادات في الموازنة العامة للقضايا الاجتماعية وبخاصة لصالح الفئات المهمشة (المعاقين، أطفال الشوارع، السجون...).
- العمل على تفعيل الموقع الإلكتروني للبرلمان.
- العمل على تفعيل الإعلام الخاص بالبرلمان.

2- إجراءات على مستوى الدائرة الانتخابية:

- تكثيف الزيارات إلى الدائرة الانتخابية والاجتماع مع المواطنين والاستماع إلى آرائهم ووجهات نظرهم.
- إنشاء مكتب دائم للنائب في الدائرة الانتخابية لتلقي مراجعات المواطنين.
- السعي لتأمين تغطية شبكة الانترنت للدائرة الانتخابية.
- ملاحقة مشاريع دائرته الانتخابية في الوزارات والإدارات التابعة للسلطة التنفيذية.
- تخصيص أوقات محددة لاستقبال مواطني الدائرة دون الحاجة لمواعيد مسبقة.
- المشاركة في النشاطات الثقافية والرياضية في الدائرة.

3- إجراءات على مستوى منظمات المجتمع المدني:

- الاتصال بمنظمات المجتمع المدني وعقد لقاءات معها والاستماع إلى آرائها في المواضيع المطروحة على المناقشة في اللجان والهيئة العامة.

- السعي لدى مكتب البرلمان لإنشاء قسم إداري في الأمانة العامة يهتم بمنظمات المجتمع المدني.
- تدريب منظمات المجتمع المدني على الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها في البرلمان.
- تبني مطالب الحركات النسائية والشبابية المتعلقة بتحسين تمثيل المرأة والشباب (كوتا نسائية، سياسات شبابية...).

4- إجراءات على المستوى الشخصي للنائب:

- المبادرة إلى استخدام شبكة التواصل الاجتماعي وفتح حسابات فيها وتفعيل الحوار مع المواطنين والمتابعين.
- استخدام وسائل الإعلام على أنواعها (تلفزيون، إذاعة، صحافة..) للدفاع عن القضايا العامة.
- الالتزام بحضور جلسات اللجان والهيئة العامة وعدم التغيب عن اجتماعاتها.

وقدم سعادة النائب علي زايد ضمن هذه الجلسة مداخلة في إطار مناقشات البرلمانيين لأسس بناء العلاقة مع المواطن خلال الحملات الانتخابية، أشار خلالها إلى مجموعة من النصائح للمرشح النيابي، تتمثل في ضرورة أن يكون المرشح على إطلاع واسع بالدستور واللائحة الداخلية حتى يبني على أساسها حدود واجباته وصلاحياته قبل إطلاق الوعود أمام الناخبين، والعمل على اقتراح القوانين التي تحقق أكبر منفعة للمواطن، مع الالتزام بالتواصل الدائم مع الناخبين قدر المستطاع وعدم إهمال طلباتهم.

فيما أشارت سعادة عضو مجلس الشورى رباب العريض إلى أهمية أن يحدد عضو البرلمان أولوياته خلال دور الانعقاد وخاصة على صعيد تقدمه باقتراحات القوانين.

وتم خلال هذه الجلسة التقدم بعدد من وجهات النظر والاقتراحات والتوصيات العملية حول آلية تعامل عضو البرلمان مع المجتمع.

9- الجلسة الختامية:

في ختام الندوة، قدم السيد إيلي خوري، خبير التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، ملخصاً للموضوعات التي تم التطرق إليها خلال 8 جلسات عمل حول العلاقة بين البرلمان والمواطن

والمجتمع المدني والإعلام، عرض خلاله لأهم النقاط التي تم التوافق عليها بين البرلمانين، وذلك على النحو التالي:

- 1) إشكالية التوقعات والإمكانات: فالمواطنون لهم توقعات ومطالب تواجهها إمكانات محدودة لدى النائب.
- 2) التعامل مع منظمات المجتمع المدني: تم الإجماع بين البرلمانين على ضرورة التعامل مع منظمات المجتمع المدني، والتي بدورها عليها أن تعرف حدود دورها وأنها ليست صاحبة القرار، بل هو دور النائب الذي انتخب لهذا الغرض.
- 3) دور البرلمان محلي أم وطني: تم مناقشة المجالس المنتخبة حول حدود دورها، مع التأكيد على ضرورة التوسع في هذا الدور لإزالة الغموض بين موقع البرلمان على الصعيد المحلي وممثلي الإدارات المحلية.
- 4) ضرورة تطوير المجالس المحلية وأجهزة الخدمات في كل المناطق.
- 5) انعدام الثقة بين البرلمان والمواطن قضية لا يمكن معالجتها من طرف واحد، وإنما عن طريق إجراءات متعددة تبدأ بالمواقف المتخذة من النائب، وسلوكه الشخصي، والتزامه بحضور الجلسات، وعدم دخوله في صفقات فساد وإثراء غير مشروع، ليكون مثالا يحتذى به.
- 6) تم الإجماع بين البرلمانين على أن السلطة التنفيذية هي من تملك الموازنة وتنفيذ المشاريع، بينما لا يملك النواب هذه الإمكانات، وهو ما يقتضي التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل تأمين احتياجات الناس.
- 7) عرضت خلال الندوة تجارب واقعية لبرلمانات عربية، حيث عرض البرلمان التونسي لتجربته في الحوار الوطني من أجل الدستور الجديد، والبرلمان العراقي عرض مشروعه في إعداد مدونة سلوك، بينما عرض البرلمانين المغربي والأردني تجربتهم في إقرار الدستور الجديد، وغيرها من المشاريع الجديدة التي تحفز لمستقبل أفضل في المنطقة العربية.
- 8) تم التأكيد على مسؤولية البرلمانين في تحسين صورة البرلمان ككل، فأى إساءة من أحد البرلمانين تسيء للبرلمان بأكمله.
- 9) تم عرض موضوع التواصل الاجتماعي وأهميته، وما تقدمه قنوات التواصل الاجتماعي حالياً من إمكانات كبيرة، إلا أنها لا ترقى إلى أهمية التواجد الجسدي للنائب، مع ضرورة التعامل معها بحذر حتى لا يساء استخدامها.
- 10) تم عرض نصائح للأجيال القادمة من البرلمانين، وما يمكن الالتزام به في الفترة المقبلة.

سادساً- الخاتمة:

أكد وفد الشعبة البرلمانية على أن المشاركة في هذه الندوة كان لها فوائد على صعيد تبادل التجارب والخبرات بين البرلمانات المشاركة، وإلقاء النظر عن كثب على ما تضمنه التقرير البرلماني العالمي الأول حول الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني، من محاور وإشكاليات وتحديات تختص بها المنطقة العربية، وآليات تحسين العلاقة مع المواطن العربي، عبر سرد لتجارب العديد من الدول على المستوى العربي والعالم.

سابعاً - المرفقات

- 1- جدول أعمال الندوة.
- 2- كلمات جلسة الافتتاح:
 - كلمة معالي السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب المغربي.
 - كلمة معالي السيد محمد شيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين المغربي.
 - كلمة السيد عبدالواحد الراضي، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.
 - كلمة السيدة ربيكا غرينسيان، المديرية المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 3- ورقة السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية حول مضمون الجلسة الثالثة عن تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمان.
- 4- ورقة السيد إيلي خوري مستشار في التنمية البرلمانية كمدخل للجلسات (5 و7 و8).
- 5- التقرير البرلماني العالمي حول طبيعة التمثيل البرلماني المتغير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 6- الملف الإعلامي.
 - الأخبار المرسلة حول المشاركة إلى وكالة أنباء البحرين والصحافة المحلية.
 - رصد لما تم نشره في وكالة أنباء البحرين والصحافة المحلية حول المشاركة.

والله ولي التوفيق،،